



منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية

الاثنين، ١٦ أيار/مايو ٢٠١١
لنشر الفوري

تقرير عالمي جديد لمنظمة العمل الدولية حول المساواة في العمل ٢٠١١ الأزمة الاقتصادية العالمية تفتح مجالات جديدة أمام التمييز في العمل

بيروت (أخبار م ع د) - لاحظت دراسة جديدة لمكتب العمل الدولي أنه على الرغم من التقدم الايجابي المستمر في التشريعات المناهضة للتمييز، فقد أدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية إلى ارتفاع خطير في التمييز ضد فئات معينة مثل العمال المهاجرين.

وقال السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية "تعتبر الأوقات العصيبة اقتصادياً تربة خصبة أمام التمييز في العمل وفي المجتمع بشكل أوسع. ونرى هذا الأمر لا سيما عند اللجوء إلى حلول شعبوية من شأنها أن تهدد الانجازات المحققة خلال عقود".

وينوه التقرير بعنوان "المساواة في العمل: التحدي المستمر" بالهيئات المعنية بالمساواة التي تلتقت عدداً متزايداً من الشكاوى بخصوص التمييز في مكان العمل، كما أصبح التمييز متعدد الأوجه هو القاعدة وليس الاستثناء.

ويحذر التقرير أيضاً من النزعة خلال الانكماش الاقتصادي التي تؤدي إلى إيلاء أولوية أدنى لسياسات عدم التمييز وحقوق العمال. وأضاف التقرير "إن التدابير التقشفية والاقطاعات التي تشهدها ميزانيات إدارات العمل ودوائر تفتيش العمل، والأموال المتوفرة للهيئات المتخصصة التي تعنى بعدم التمييز والمساواة، يمكنها أن تهدد جدياً قدرة المؤسسات الموجودة لتجنب الأزمة الاقتصادية المزيد من التمييز ومن انعدام المساواة".

وطبقاً للتقرير، فالافتقار إلى البيانات المطلوبة يجعل من الصعب رصد اثر التدابير المتخذة. وبالتالي، تدعى الحكومات إلى وضع الموارد البشرية والتقنية والمالية موضع التنفيذ من أجل تحسين جمع البيانات على المستوى الوطني.

أنواع التمييز

ولاحظ التقرير أيضاً بوجود أشكال جديدة من التمييز في العمل حيث لا تزال تحديات قديمة دون حل إلا جزئياً في أحسن الحالات. ومن بين أهم استنتاجات التقرير ما يلي:

- أحرز نقدم كبير في العقود الأخيرة في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين في عالم العمل. ومع ذلك، فإن ثغرة الأجر بين الجنسين لا تزال قائمة، وتشكل أجور النساء نسبة ٧٠ إلى ٩٠ في المائة من أجور الرجال. وفي حين، يجري اعتماد الترتيبات المرنة بشأن أوقات العمل اعتماداً تدريجياً كعنصر من سياسات أكثر مؤناة للعائلة، لا يزال التمييز المرتبط بالحمل والأمومة شائعاً.

* المساواة في العمل: التحدي المستمر، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٠، ٢٠١١، مكتب العمل الدولي، جنيف.

- إن التحرش الجنسي مشكلة كبيرة في أماكن العمل، والنساء الأكثر عرضة له هن من الشابات المستقلات مادياً وغير المتزوجات والمطلقات والمهاجرات. أما الرجال الذين يعانون من التحرش الجنسي فهم من المثليين وينتمون إلى الأقليات الإثنية أو العرقية.
- تعتبر ضرورة محاربة التمييز العنصري أهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولا بد من تذليل العقبات التي تعيق تكافؤ فرص الدخول إلى سوق العمل، خصوصاً للأشخاص المتحりرين من أصل إفريقي أو آسيوي والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية وبالدرجة الأولى النساء في هذه المجموعات.
- يواجه العمال المهاجرون تمييزاً مستمراً واسع النطاق في الحصول على الوظائف والكثيرون منهم يواجهون التمييز عند استخدامهم بما فيها الحصول على برامج التامين الاجتماعي.
- ارتفع عدد النساء والرجال الذين يعانون من التمييز لأسباب دينية، بينما التمييز على أساس الرأي السياسي يميل أن يحدث في القطاع العام، حيث يمكن أن يكون الولاء لسياسات السلطات الحاكمة عاملاً في الحصول على الوظائف.
- يستمر التمييز المرتبط بالعمل ضد الأشخاص المعوقين ليشمل قرابة ٦٥٠ مليون شخص من سكان العالم حيث معدل الاستخدام بين هؤلاء الأشخاص متذبذب.
- يعاني الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من التمييز من خلال الفحص الإلزامي أو إجراء الفحص في ظل ظروف لا تتناسب مع الطوعية والسرية.
- وفي الاتحاد الأوروبي، توقع حوالي ٦٤ في المائة من الأشخاص المشمولين بالاستقصاء أن تتسبب الأزمة الاقتصادية في المزيد من التمييز على أساس السن في سوق العمل.
- يبرز التمييز القائم على نمط الحياة في عدد محدود من المناطق الصناعية كقضية أساسية لا سيما فيما يتعلق بالتدخين والسمنة.

استجابة منظمة العمل الدولية

يوصي التقرير العالمي بمجموعة من الخطوات يجب اتباعها لمكافحة التمييز، وهذه تتضمن أربعة مجالات ذات أولوية وهي: تعزيز التصديق والتطبيق العالميين لاتفاقية العمل الدولي الأساسية بشأن المساواة وعدم التمييز؛ تطوير وتقاسم المعرف في شأن القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة؛ تطوير القدرة المؤسسية التي تتمتع بها الهيئات المكونة في منظمة العمل الدولية من أجل تنفيذ الحق الأساسي لعدم التمييز في العمل تنفيذاً فعالاً؛ وتعزيز الشراكات الدولية مع الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بالمساواة.

وبحسب التقرير، فالتصديقات على الاتفاقيتين الأساسيةين في هذا المجال - اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠) واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) - بلغت ١٦٨ و١٦٩ تصديقاً على التوالي، من أصل مجموع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية والبالغ عددها ١٨٣ دولة. وعندما تتجاوز مستويات التصديق نسبة ٩٠ في المائة، يكون هدف التصديق العالمي قابلاً للتحقيق.

وأشار السيد سومافيا "لا بد من أن يكون المبدأ الأساسي لعدم التمييز في الاستخدام والمهنة لجميع الرجال والنساء في صميم سياسات العمل اللائق من أجل نمو اقتصادي مستدام ومتوازن ومجتمعات أكثر إنصافاً. فتتمثل الاستجابة الصحيحة في دمج سياسات النمو الاقتصادي بالسياسات الخاصة بالاستخدام والحماية الاجتماعية والحق في العمل مما يُمكن الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني على العمل معاً وتغيير السلوك من خلال التعليم".

يأتي هذا التقرير واحداً من سلسلة دراسات تنشرها منظمة العمل الدولية سنوياً كمتابعة لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والتي تم اعتماده في مؤتمر العمل الدولي في دورته عام ١٩٩٨ . ويركز الإعلان على أربعة مبادئ أساسية وهي: الحرية النقابية، والحد من عمل الأطفال، والحد من العمل الجبري والتمييز.

ويعتبر مكتب العمل الدولي هو أمانة السر الدائمة لمنظمة العمل الدولية.

* * * * *